

الدور التموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر

أ. قويدري قوشيح بوجمعة - جامعة خميس مليانة

prboudjemaa@gmail.com

أ.د بريس عبد القادر - العليا للتجارة - الجزائر -

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء اثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2012، و لقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين مؤشر معدل القروض و الذي يعبر عن الوظيفة الأساسية للبنك و معدل النمو الاقتصادي، كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للقروض في معظم تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أما باقي مؤشرات الوساطة المالية (سيولة الاقتصاد، معدل الودائع و حجم النظام البنكي) فقد أسقطت من النموذج بسبب عدم وجود تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، و بشكل عام نلاحظ أن نتائج الدراسة جاءت غير منسجمة مع النظرية الاقتصادية في معظمها و ذلك يعبر عن الخلل الموجود في النظام البنكي الجزائري .

Résumé : Cette étude est principalement conçu pour étudier l'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1970-2012, et les résultats de l'étude ont montré une relation positive entre l'indice du taux de crédit, ce qui reflète la fonction de base de la banque et le taux de croissance économique, tandis que le reste des indicateurs d'intermédiation financière (liquidité de l'économie, le taux des dépôts et volume de système bancaire) a été retiré du modèle en raison de l'absence d'un effet significatif sur la croissance économique, et en général, nous notons que les résultats l'étude n'a pas été conforme à la théorie économique pour la plupart, et il exprime le déséquilibre existant dans le système bancaire algérien.

يعتبر الجهاز المصرفي العمود الفقري لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها لهذا الاقتصاد أو ذلك، و لهذا أحاطت النظم الاقتصادية المعاصرة و الدول هذا القطاع برعاية خاصة تمثلت في التشريعات و السياسات التي تهدف لحمايته و تقويته و دعمه ، هذه الأهمية يستمدتها الجهاز المصرفي في مشاركته في خلق و توفير السيولة و التحكم في مسار إمداد هذه السيولة لإطراف الاقتصاد المختلفة و توفير القروض اللازمة للمشاريع التنموية و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

إشكالية البحث: سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على السؤال التالي: هل للوساطة المالية المصرفية اثر على النمو الاقتصادي ؟ و هل يمكن إبراز هذه التأثيرات من خلال دراسة حالة الجزائر ؟

و بهدف الإجابة على هذا السؤال نقوم بتقديم الفرضيتين التاليتين:

- للوساطة المالية المصرفية اثر إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي من الجانب النظري ،
- ضعف أداء مؤسسات الوساطة المالية الجزائرية قد لا يسمح بإبراز الأثر على النمو الاقتصادي ،

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث بلوغ الأهداف التالية :

- الوقوف عند أهم مؤشرات الوساطة المالية .
- اختبار علاقة الارتباط بين مؤشرات الوساطة المالية المصرفية و معدلات النمو الاقتصادي .

حدود الدراسة : سنقوم بدراسة اثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 و لقد تم تقسيم الدراسة إلى فترتين مختلفتين ، الفترة الأولى هي الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990 و الفترة الثانية هي 1990-2012 و ذلك بسبب الاختلاف الهيكلي في الاقتصاد الجزائري و حتى النقدي . و للإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور أساسية ، تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة ، حيث تمتل هذه المحاور فيما يلي :

أولا : الإطار النظري للوساطة المالية

ثانيا : التأصيل النظري للعلاقة بين الوساطة المصرفية و النمو الاقتصادي،

ثالثا: الدراسة التطبيقية للقدرة التأثيرية للوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1970-2012

أولا : الإطار النظري للوساطة المالية

إن الوساطة المالية هي فكرة قديمة تم تعريفها بطرق مختلفة عبر الزمن، و رغم اختلاف التعاريف إلا أن الفكرة لا تزال نفسها ، فحركة النشاط الاقتصادي تتسبب لبعض الوحدات في حدوث فائض مالي، و لوحدات أخرى في حدوث عجز مالي ، و من الطبيعي أن تسعى هذه الأخيرة لتغطية العجز من خلال اللجوء إلى وحدات الفائض ، و لكن العلاقة المباشرة بين الطرفين تتعرض لعدة مشاكل ، ففضلا عن صعوبة التعارف و التوافق في الرغبات من حيث الزمان و المكان ، هناك نقص في تقدير و تغطية الأخطار المحتملة و هو ما يضعف كفاءة توظيف و تخصيص

الموارد، و لتفادي هذه الصعوبات جاءت الوساطة المالية بصفتها علاقة تمويل غير مباشرة كحل يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

1. مفهوم الوساطة المالية:

- يقصد بالوساطة المالية عملية جمع الموارد المالية من قبل المؤسسات المالية بغرض إتاحتها للوحدات الاقتصادية كالشركات و المنظمات الحكومية و الأفراد، فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، و تقوم بجمع الأموال بكميات مختلفة و شروط يقبلها المدخرون و المستثمرون، و في نفس الوقت تقوم بالتمويل بالكميات التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال¹.

- كما تعرف بأنها²: المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين أي الأفراد و المنظمات الذين يتوافر لديهم الفائض من الأموال، و لا تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة، و بين الأفراد و المنظمات الذين تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة و يفتقرون للتمويل اللازم، و تعتبر الوساطة المالية بمثابة تمويل غير مباشر من قبل المدخرين لمنظمات الأعمال أو الحكومة أو الأفراد عن طريق الوسطاء الماليين.

غير أن التعريف الأشمل للوساطة المالية هو الذي يقدمها من أنها³: تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، و تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد و المؤسسات من جهة و القيام بمنح القروض من جهة أخرى، و بهذا فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية و أهدافهما المستقبلية، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، و الذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، و الوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما.

و يتضح من التعاريف السابقة أن الوساطة المالية تجمع بين طرفين:

أ- أصحاب الفائض المالي: أي الوحدات التي لديها مدخرات فائضة من مداخيلها الاستهلاكية، أو التي يفوق مجموع مداخيلها مجموع النفقات التي تقوم بها سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي⁴، و هم يمثلون الطرف الذي لديه القدرة من التمويل و تحركهم أهداف البحث عن أفضل التوظيفات لنفوائضهم.

و في أي مجتمع يمثل الفائض المالي لوحدات القطاع العائلي النسبة الكبرى من المدخرات أما القطاعات الأخرى فيختلف ترتيبها حسب النظام السائد في الاقتصاد.

¹ أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن: النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2000 ص 14-15

² محمد الصالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية الاسكندرية 1998 ص 203.

³ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك -دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 الطبعة الثالثة، ص 7.

⁴ أحمد أبو الفتوح الناقه: نظرية النقود و الأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية-، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001 ص 9.

ب- أصحاب العجز المالي: أي الوحدات التي يزيد إنفاقها الإجمالي عن دخلها الإجمالي سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي, و هي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية العجز و تمثل الطرف الذي له حاجة إلى التمويل.

و يكون القطاع الحكومي أكبر وحدات العجز في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط, أما الدول التي تأخذ بنظام السوق الحر فإن وحدات قطاع الأعمال الخاص تحتل المركز الأول في وحدات العجز المالي.

و يقوم بوظيفة الوساطة الوسطاء الماليون أو المؤسسات المالية الوسيطة و هي¹: كافة المؤسسات المالية و المصرفية التي تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة من حيث النوع و الآجال في السوقين المالي و النقدي من خلال قيامها بمهمة الوساطة بين المقرضين و المقترضين بهدف تحقيق الربح, و تتمثل أهم المؤسسات المالية الوسيطة في²:

- مؤسسات الإيداع: و تشمل المصارف التجارية باعتبارها أهم الوسطاء الماليين, و كافة المؤسسات التي تقبل الودائع و تمنح القروض.

- مؤسسات الادخار التعاقدي: و تشمل شركات التأمين و صناديق المعاشات و التقاعد و ما يماثلها من الصناديق التي يدفع لها الأفراد مبالغ شهرية أو سنوية مقابل مبلغ كلي يدفع عند التقاعد أو الوفاة, و تستخدم مؤسسات الادخار التعاقدي مواردها في الاستثمار في الأسهم و السندات.

- وسطاء الاستثمار: و تشمل شركات التمويل أو الاستثمار, و صناديق استثمار السوق النقدي و سوق رأس المال, و يستثمرون مواردهم المالية في تقديم القروض للمستهلكين و قطاع الأعمال, أو شراء الأسهم و السندات.

2 . أهمية الوساطة المالية .

تحتل الوساطة المالية مكانة كبيرة في النظم الاقتصادية المعاصرة بفضل ما تقوم به من وظائف هامة, و التي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بما بمفردهم, فالوساطة المالية لها أهمية بارزة بالنسبة لجميع المتعاملين و للاقتصاد ككل,

أ- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

بالنسبة لهذه الفئة من المتعاملين, سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- يعني وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم فالوساطة المالية بحكم طبيعتها نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة, و ليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيروها فحسب, إنما بصفة رئيسية نظرا للقوانين و التنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين, فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ, و هو ما لا

¹ ناظم محمد نوري الشمري: النقود و المصارف (و النظرية النقدية), دار الزهران للطباعة و النشر, عمان 2006 ص 202.

² أحمد أبو الفتوح الناقة: أثر عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر, ورقة بحثية مقدمة في لقاء الأربعاء, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز جدة, 25 مارس 2009 ص 10-11.

يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة.

- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت, فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة من الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر, فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة, و لما تتمتع به من مركز مالي قوي, تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به لدى هذه المؤسسة الوسيطة.

ب- بالنسبة لأصحاب العجز المالي

- يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية¹:
- تقوم الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة بشكل كافي و في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي, و هي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة. و بما أن هناك تيارات من الودائع, فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.
- وجود الوساطة المالية يسهل للمقترض عملية البحث عن أصحاب الفوائض المالية, على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة. فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.
- كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا. فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقترضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية و بمدة تجميد الأموال. و لكن نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية, و الاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى, و رمزية الفوائد المدفوعة من الموارد المستعملة من جهة ثالثة, تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة.

ج- بالنسبة للوساطة المالية ذاتها

- تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و لكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب, يمكن ذكر أهمها فيما يلي :
- تستفيد أولا من الفائدة على القروض, و تعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداً, بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطها.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب, فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية, و يجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء, حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنح فوائد من هذا النوع من الودائع.

د- بالنسبة للاقتصاد

يستفيد الاقتصاد بدوره من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها¹ :
- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة و تحويلها إلى قروض ذات مبرر عالٍ كـ.....
- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بتعبئة السيولة الموجودة. و لكن القدرة من هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية في أداء دورها كجامعة للأموال.
- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي, فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي, و الوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات .

3 . صعوبات قيام الوساطة المالية المصرفية

معظم الأزمات الاقتصادية العالمية , نتجت عن النظام المالي , و ذلك بسبب مجموعة من الظواهر و الأسباب أدت إلى صعوبة قيام الوساطة المالية بمهمتها و ابرز هذه الظواهر , السحب المكثف للودائع , الضعف المالي للمؤسسات وعدم الاستقرار المصرفي .

أ-السحب المكثف للودائع :

هذه الظاهرة تسبب من طرف المودعين , و تكون نتيجة إفلاس مصرف ما أو مجرد إشاعة , و هذا السحب المكثف للودائع يدفع المصارف إلى بيع أصولها و تحويلها لسيولة قصد مواجهة طلبات المودعين الكبيرة , مما يؤدي إلى إفلاس المصرف , و منه انتقال العدوى إلى باقي النظام المالي ككل .

و لقد اقترح المفكرين diamond douglas و Philip dybvig² نموذجا يمثل إطار ملائم لدراسة الوسائل التقليدية لمحاربة هذه الظاهرة مثل :

- تعليق تحويل الودائع إلى سيولة أو تعليق السحوبات .
- تأمين الودائع .
- تأسيس هذه المراقبة سمح للمفكرين باستخراج ثلاث استنتاجات مهمة :
- إمكانية تحسين عرض الودائع الجارية في إطار سوق تنافسي , و ذلك باللجوء إلى أفضل تقسيم للخطر بين الأفراد ذوي احتياجات الاستهلاك.
- عقد الوديعة الجارية الذي يسمح بهذا التحسين , ينتج توازن غير مرغوب فيه , و هو السحب المصرفي , أين يكون جميع المودعين مندفعين نحو سحب وديعهم .
- هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد , و ترجع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها :
- وجود أي مؤشر عن وضع اقتصادية متدهورة للدولة , قد يؤدي بالمودعين إلى سحب وديعهم من المصارف خوفا من نقص السيولة و تعرض مدخراتهم للضياع .

¹ ,سامي خليل, النقود و البنوك, بدون دار نشر, كلية الاقتصاد, القاهرة, 2008 ص 77

² Diamond Douglas ,philip dybvig , bank runs , deposit Insurance and liquidity , journal of political economy , vol 91 , n°3 PP. 412-419

المنافسة (بالنسبة للودائع) على الاستقرار المصرفي تبقى محدودة. وعليه قبل البدء في الدراسة وضع المفكر عدة فرضيات:

- هدف المصارف من المنافسة هو جلب الودائع الخاصة بالأعوان الذين يكونون حلقة غير متجانسة.
- تاريخ سحب الودائع بالنسبة للزبائن يختلف من زبون لآخر.
- المنافسة بين المؤسسات المصرفية ليس هدفها جلب الودائع فقط, بل جلب المودعين الذين لهم بعض الخصائص, وهذه الميزة هي مصدر المشاكل داخل النشاط المصرفي .
- وتوصل Smith إلى خلاصة مهمة مفادها أن الاستقرار المصرفي يستوجب حضور مقرض من الدرجة الأخيرة , فوجود هذا الأخير داخل النظام المصرفي , يجعل المؤسسات المصرفية تمنح المودعين تأمين شامل ضد السحوبات الكبيرة و بالتالي يحسن وضعية المودعين .

ثانيا : التأسيس النظري للعلاقة بين الوساطة المصرفية و النمو الاقتصادي,

قبل التطرق إلى العلاقة النظرية بين الوساطة المصرفية و النمو الاقتصادي سندرس الإطار النظري للنمو الاقتصادي و مختلف القنوات التي من خلالها يمكن للوساطة المالية التأثير عليه .

1 . الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أ - تعريف النمو الاقتصادي : توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي , و يمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين¹, و يعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي , في هذا التعريف نستخلص الخصائص التالية² :

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي, أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في الدخل حقيقية, أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم .
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المستوى الطويل .

ب- قياس النمو الاقتصادي.

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و في الدخل الفردي , و بالتالي فان قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج و الدخل الفردي .

الناتج الوطني :

باعتباره يعبر عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة معينة , فانه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى و اتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن, فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج, و بهذا الصدد فانه يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك الذبذبات و هي³ :

¹ Jean Arrons ,les théories de la croissance ,paris édition du seuil,1999, p9

² اشواق بن قدور ,تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي , دار الراجية ,الأردن ,2012,ص 63

³ محمد فرحي , التحليل الاقتصادي الكلي , دون دار نشر ص 71

- **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى ، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة .
- **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن تأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.
- **معدل النمو السنوي المتوسط:** و يعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذاً في الاعتبار تلك الذبذبات السنوية.

الدخل الفردي :

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان ، و يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، و هو المؤشر الذي سنعتمد عليه في دراستنا لقياس النمو الاقتصادي .

2.قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

لظالما اهتم الفكر الاقتصادي الكلي بدراسة محددات النمو الاقتصادي ، و تعتبر الوساطة المالية من المحددات التي أثارت جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تؤثر بطرق غير مباشرة في النشاط الاقتصادي و بالتالي في مستوى النمو الاقتصادي عبر مجموعة من المجالات تعرف بقنوات التأثير المصرفية و رغم تعددها إلا أن أهمها¹: العرض النقدي، حشد و تعبئة المدخرات ، و تخصيص الموارد.

أ- العرض النقدي

من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام المصرف المركزي بعرض القاعدة النقدية تاركاً للجهاز المصرفي من خلال وظيفة الوساطة المالية وبالتفاعل مع الجمهور مضاعفة القاعدة النقدية ليصل المجتمع لإجمالي العرض النقدي، هذه القدرة الهامة في التأثير على عرض النقود تمنح الوسطاء الماليين والمصارف القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال الدور النقدي للجهاز المصرفي، و هذه الرؤية تشير بوضوح إلى أهمية النقود في الأنشطة الحقيقية من خلال توفير وتسهيل عملية التبادل الداخلي و تتوافق تماماً مع الآراء الكثرية. فالنقود غير حيادية في التأثير على النشاط الاقتصادي ، لأن الزيادة في النمو المتوقع للمعروض النقدي تعمل على تخفيض تكلفة التمويل مما يرفع من المعجل أو معدل رأس المال- الإنتاج، ولهذا فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن نمو المعروض النقدي له تأثير حقيقي على النشاط الاقتصادي و ينفون فكرة الحيادية المطلقة للنقود، و هذه الحيادية يرى فيشر أنها موجودة في الأجل الطويل فقط، و هو يرى أن هناك أهمية كبيرة للمؤسسات المصرفية و الوساطة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي .

ب - تعبئة المدخرات:

¹ إبراهيم بن صالح العمر: الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية (1980-2005) ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، الرياض جويلية 2008 ص 6-9.

ان عملية حشد المدخرات واحدة من أهم الوظائف التي يقوم بها الوسطاء الماليون, فالوساطة المالية ما هي في الواقع إلا عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض و توجيهها نحو وحدات العجز, فالجمع بين المدخرين و المستثمرين, أو الجمع بين المقرضين و المقترضين هي المهمة التي تميز مؤسسات الوساطة المالية عن باقي المؤسسات. و تساهم وظيفة تعبئة الادخار على تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي و البشري و بالتالي زيادة الإنتاج, و تاريخيا ساعد النظام المالي من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات لتمويل المشاريع و الابتكارات الحديثة , فالتورة الصناعية ما كان لها أن تقوم دون التمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية اعتمادا على المدخرات المعبأة عن طريق مؤسسات الوساطة المالية, و لطالما كانت وظيفة الأساسية للوساطة المالية تعبئة المدخرات من أجل الاستثمار المنتج, و تيسير تدفقات رؤوس الأموال و التحويلات المالية من الخارج, و هو ما يساعد على تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي و البشري و بالتالي زيادة الإنتاج .

ج - تخصيص الموارد

إذا كانت تعبئة الادخار تمثل إحدى أهم وظائف الوسطاء الماليين, فتوجيه المدخرات بعد حشدها لأكثر الاستثمارات إنتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للوساطة المالية , فعملية توجيه المدخرات إلى وحدات العجز الأكثر كفاءة هي ما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي, لأن وحدات العجز تملك فرص استثمارية أكثر من وحدات الفائض. و في الواقع كل من قطاع الأعمال و القطاع العائلي يملك مدخرات فائضة عن الحاجة تكون ذات إنتاجية حدية متدنية , و الوسطاء الماليون يساهمون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع و استثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية و تخصيصها لوحدة عجز من قطاعي الأعمال و العائلي تتسم بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال و من ثم تخفيض مخاطر السيولة و رفع إنتاجية رأس المال . و في سياق تخصيص الأموال للموارد يستطيع الوسطاء الماليون أيضا الموازنة بين المدخرات قصيرة الأجل و التمويل الإنتاجي طويل الأجل الأمر الذي يساعد على حفز النمو في الأجل الطويل.

3 . علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي , بعض الدراسات

ذكر leving خمس حجج يمكن لها أن تبين انه هناك علاقة موجبة و طردية بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي¹ :

- الوساطة المالية تسهل الحماية ضد الأخطار و تسمح بتقسيمها
- تسمح بتوزيع و توظيف جيد للموارد .
- تسمح بمراقبة و متابعة جيدة للمسيرين و المؤسسات من طرف المساهمين .
- تسمح بتحريك و تطوير الادخار الداخلي
- تسهل تبادل السلع و الخدمات

بين كل من Diamond و Dybvig, 1983 أن كل مستثمر يمكن له أن يتعرض إلى نوعين من الأخطار, الأول يتعلق بالسيولة و الثاني يتعلق بالمستثمر نفسه. فمشكل السيولة ينجم عن الشك في قدرة تحويل الأصل المالي

¹ قنوني الحبيب , الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تجريبية , أطروحة دكتوراه , جامعة تلمسان , 2014

إلى وسيلة تبادل، حيث أن هذه العملية (تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل) تكون صعبة جدا خصوصا في حالة وجود مشكل عدم تناظر المعلومات، إضافة إلى وجود تكاليف مرتفعة. لكن وجود المؤسسة المصرفية في المحيط الاقتصادي، يمكن له أن يخفف من حدة هذه المشكلة المطروحة في الأسواق، وبالتالي التقليل من خطر السيولة، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو. Smith, Bencivengo (1991) بينوا أن كل المشاريع ذات المردودية العالية تتطلب رؤوس أموال لآجال طويلة، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين، الذين يفضلون أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى السيولة في أي وقت يريدون، خوفا من تعرضهم لمشكل نقص السيولة. ففي غياب المصرف، مشكل السيولة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشكل ذات مردودية منخفضة و التي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على النمو. فوجود المصرف القادر على تحويل المصادر المالية قصيرة الأجل (الودائع) إلى توظيفات طويلة الأجل (القروض)، أو تحويل الوسائل المالية ذات سيولة كبيرة إلى استثمارات غير سائلة، يمكن له التقليل من حدة هذه المشكلة (مشكل السيولة)، كما أن أيضا قيام المصرف بتقديم خدمات إلى المودعين، و قدرته على المزج بين الأصول ذات السيولة المرتفعة و الأخرى غير السائلة و ضمان مردود مستقل عن الوضعية الاقتصادية للمقترضين، بإمكانه أن يحسن من راحة المودعين، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو.

أما فيما يخص الخطر المتعلق بالمستثمر، فإن Gurley و Saint 1969 Goldsmith 1960 Shaw , و Paul 1992 pagano 1993 بينوا ان المستثمر يفضل تمويل المشاريع ذات الخطر الضعيف و بالتالي ذات المردودية المنخفضة، لكن وجود المؤسسة المصرفية، يسمح بتنوع محفظة المستثمر، و يدفعه إلى تمويل المشاريع ذات الخطر المرتفع (طويلة الأجل)، لكن ذات مردود مرتفع، الأمر الذي يساهم في النمو.

diamond (1984), Boyd و Prescott (1986), Greenwood و Jovanovic (1990) بينوا أن وجود عدم تناظر المعلومات و التكاليف المرتفعة لعملية التحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية أمرا صعبا، إضافة إلى أن التكاليف المرتفعة الناجمة عن تحصيل المعلومات حول المشاريع بالنسبة للمستثمر، يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة التمويل، أو تفويض هذه الأمور إلى مؤسسة ما، وهي في حقيقة الأمر المؤسسة المصرفية، المصدر الأساسي للحصول على هذه المعلومات. كل هذه الأمور تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد، مما يساهم في النمو و الاقتصاد. Schumpeter 1935 أكد في كتابه على الدور المهم الذي يلعبه عامل المصرف في التوظيف الأمثل للموارد، الأمر الذي يسمح للمنتج بالإبداع في وسائل الإنتاج.

Townsend 1979, hellwing و gale 1985 بينوا أن الأثر الإيجابي للمصرف على النمو، يمر بوضع مراقبة صارمة للمساهمين على المسيرين والمؤسسات. الفكرة الجوهرية وراء هذه الدراسة، هي أن الوساطة المصرفية يمكن لها أن تساهم في النمو عن طريق خفض تكاليف الحصول على المعلومات،

Mc Kinnon 1973 بين أن في حالة عدم وجود المصرف، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة. إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات، وأن تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير

الوسائل التي من شأنها زيادة جلب الادخار , Shaw 1973 أقر أن الوساطة المصرفية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي, لأن عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة و غير مطابقة, لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط مصرفي. Greenwood و Smith 1995 أوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد, من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية, الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص, وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من السلع. و بالتالي الوساطة المصرفية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

ثالثا: الدراسة التطبيقية للقدر التآثيرية للوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012

1: بيانات النموذج.

حيث هذه الدراسة تعنى بتقصي اثر خدمات الوساطة المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، فان متغير هذه الدراسة التابع هو $Ln Y$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، أما المتغيرات المفسرة فتشمل مؤشرات الوساطة المالية و هي:

$LnDEP$: لوغاريتم معدل الودائع، (الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل) / PIB ، والذي يعكس مستوى حجم النظام البنكي.

$LnMASS$: لوغاريتم $M2/PIB$ حيث انه يقيس سيولة الاقتصاد.

$LnCRED$: لوغاريتم مجموع القروض / PIB و الذي يعكس الوظيفة الأساسية للبنك .

$LnCDEP$: لوغاريتم القروض / الودائع و الذي يعكس سيولة المؤسسة البنكية .

أما المتغيرات الحقيقية فهي :

$LnINV$ و هو لوغاريتم معدل الاستثمار و هو عبارة عن (التراكم الخام لرأس المال الثابت + تغير المخزون) / PIB ،

$LnINF$ لوغاريتم معدل التضخم ،

$LnOUV$ لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري و هو عبارة عن (الصادرات + الواردات) / PIB ،

و تم الاعتماد في النموذج على تقسيم الدراسة ما بين 1970-1989 التي تنتمي لفترة الاقتصاد الموجه و الفترة 1990-2012 و هي الفترة التي توجهت فيها الجزائر إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية خاصة في الجانب النقدي بصدور قانون النقد و القرض سنة 1990 ، و لقد تم الاعتماد على البيانات من الإحصاءات السنوية لبنك الجزائر ، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي و مؤشرات البنك الدولي . و عليه يمكن كتابة النموذج بكل متغيراته على الشكل التالي :

$$LnY_i = C + \alpha_1 LnINV + \alpha_2 LnINF + \alpha_3 LnOUV + \alpha_4 LnDEP + \alpha_5 LnMASS + \alpha_6 LnCRED + \alpha_7 LnCDEP + \varepsilon_i$$

مع ϵ_i في هذا النموذج عبارة عن مرونة و التي تُهدف إلى تقديرها و ϵ_i القيمة الفعلية لحد الخطأ.

2- دراسة العلاقة خلال فترة النظام الاشتراكي 1970-1989

سنقوم بدراسة العلاقة باستعمال برنامج spss طريقة pas a pas و بإدخال كل المتغيرات البنكية و الحقيقية و ذلك قبل صدور قانون النقد و القرض أي خلال الفترة الاشتراكية و بالتحديد 1970-1989 . و أسفرت دراسة علاقة النموذج على النتائج الموجودة في الملحق انطلاقا من النتائج المحصل عليها في الملحق نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة ما عدا المتغير الذي يعبر عن الوظيفة الأساسية للبنك و هو معدل القروض المقدمة للاقتصاد لا تفسر المتغير التابع عند مستوى معنوية 5%. بمعنى هاته المتغيرات لا تؤثر في المتغير التابع و بالتالي يمكن حذفها من النموذج و الإبقاء على المتغير المستقل LnCRED لكونه يفسر المتغير التابع عند مستوى 5% و منه يصبح النموذج على الشكل التالي :

$$\text{LnY}=8,191+(2,530)\text{LnCRED}.....(1).$$

نلاحظ أن هناك ارتباط كبير بين المتغير التابع LnY و المتغير المستقل LnCRED قيمته 75,5% معنى هذا ان التغيرات التي تحدث على مستوى المتغير المستقل LnCRED لها تأثير كبير على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عند زيادة معدل القروض ب 1% يزداد نصيب الفرد ب 2,53% .

رغم هذا و بغض النظر عن عدم معنوية نلاحظ انه بالنسبة للمتغيرات البنكية الأخرى أن المتغير الخاص بحجم النظام البنكي له علاقة طردية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام حيث عند زيادة الأول ب 1% يزداد الثاني ب 0,34% ، و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أما فيما يخص المتغيرين البنكيين الآخرين (متغير سيولة الاقتصاد و متغير الودائع) فتربطهما علاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن زيادة الأول و الثاني ب 1% تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد ب 1,76% و 0,34% على التوالي و هذا يفسر هيمنة القطاع الحكومي على الإنتاج و استعمال البنوك كشبابيك في يد الحكومة تقوم بتمويل المشاريع الحكومية مهما كان جدوى و نوعية هذه المشاريع.

أما بالنسبة للمتغيرات الحقيقية فإننا نلاحظ أن كل المتغيرات تربطها علاقة طردية مع نمو نصيب الفرد ، حيث أن زيادة الاستثمار ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,21% ، و زيادة لانفتاح التجاري ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,55% و هذا أمر منطقي يتماشى مع النظرية الاقتصادية لان زيادة الاستثمارات و الانفتاح التجاري في حالة مرونة للصادرات أكبر من الواردات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

في حين متغير التضخم لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية فكان من المفروض أن تكون هناك علاقة عكسية بين التضخم و النمو و مجرد بنا الإشارة إلى أن الأسعار خلال هذه المرحلة كانت تحدد إداريا و ليست لها علاقة بالسوق.

3- دراسة العلاقة خلال فترة نظام اقتصاد السوق (1990-2012)

انطلاقا من النتائج المحصل عليها في الملحق و المتعلقة بالنموذج 2 نلاحظ ان المتغيرات المستقلة (معدل الاستثمار ، معدل الودائع ، سيولة الاقتصاد ، حجم النظام البنكي و التضخم) لا تفسر المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، بمعنى هاته المتغيرات لا تؤثر على المتغير التابع ، و بالتالي يمكن حذفها من النموذج و الإبقاء على

المتغيرين المستقلين معدل القروض و معدل الانفتاح التجاري ، لكونهما يفسران المتغير التابع عند مستوى المعنوية 5% و منه يصبح النموذج على الشكل التالي :

$$\text{LnY}=9,617+(3,776)\text{LnCRED}+(1,572)\text{LnOUV} \dots\dots\dots(2).$$

نلاحظ انه هناك ارتباط كبير بين المتغير التابع LnY و المتغيرين المستقلين معدل القروض و معدل الانفتاح التجاري قيمته 87,7% معنى هذا ان التغيرات التي تحدث على المستوى المتغيرات المستقلة لها تأثير على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، و انه عندما يزيد معدل القروض بـ 1% يرتفع نصيب الفرد بـ 3,776% ، و كذلك عند ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بـ 1% يرتفع نصيب الفرد بـ 1,57% ، و هذا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية .

و بغض النظر عن معنوية المتغيرات السابقة و التي تم إقصاؤها من النموذج فإننا نلاحظ أن ثلاث (3) متغيرات من أصل خمسة (5) تربطها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي ، منها المتغير الخاص بالاستثمار الذي عند ارتفاعه بـ 1% ينخفض معدل النمو بـ 0,398% ، و ارتفاع الودائع بـ 1% يؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي بـ 0,55% ، و ارتفاع سيولة الاقتصاد بـ 1% تؤدي إلى تخفيض النمو بـ 0,738% ، اما معدل الودائع و التضخم تربطهما علاقة طردية حيث زيادتهما بـ 1% يجعل النمو يرتفع بـ 0,246% و 0,229% على التوالي .

خاتمة:

من خلال دراستنا للعلاقة التي يمكن أن تكون بين الوساطة المالية المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر ، تبين لنا رغم اختلاف فترات الدراسة إضافة إلى اختلاف النماذج المطبقة ، أن النظام البنكي في الجزائر سواء في مرحلة الاقتصاد الاشتراكي أو نظام اقتصاد السوق و الإصلاحات العميقة التي حدثت في النظام الاقتصادي ككل ، لم يصل بعد ليكون مصدرا للنمو الاقتصادي و ذلك ما يفسر إقصاء ثلاث متغيرات من أصل أربعة متغيرات بنكية من النموذج القياسي ، و أن المتغير الوحيد الذي يؤثر في النمو الاقتصادي هو حجم القروض المقدمة للاقتصاد ، أما المتغيرات البنكية الأخرى زيادة على إقصائها من النموذج فسيولة الاقتصاد و معدل الودائع تربطها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي ، فكل زيادة في هذين المتغيرين تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي .

أما فيما يخص علاقة المتغيرات الحقيقية المراقبة بالنمو الاقتصادي ، لم تفسر نتائج جيدة ، ما عدا المتغير الخاص بالانفتاح التجاري الذي يفسر النمو الاقتصادي خلال مرحلة اقتصاد السوق و تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي .

و بالتالي نستنتج أن مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ما عدا المتغير المتعلق بالوظيفة الأساسية للبنك و هو القروض ، و السبب هو اعتماد البنوك على منح القروض قصيرة الأجل ، و تمويل التجارة الخارجية و عدم المغامرة في تمويل مشاريع طويلة الأجل التي تسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة المردودية.

المراجع:

1- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن: النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000

- 2- محمد الصالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام :المؤسسات المالية ,البورصة و البنوك التجارية ,الدار الجامعية الاسكندرية .1998
- 3- الطاهر لطرش :تقنيات البنوك -دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية- , الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2004,
- 4- أحمد أبو الفتوح الناقة:نظرية النقود و الأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية- ,مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001.
- 5- أحمد أبو الفتوح الناقة :أثر عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكال المالي المعاصر ,ورقة بحثية مقدمة في لقاء,مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز جدة , 25 مارس 2009
- 6- ناظم محمد نوري الشمري :النقود و المصارف (و النظرية النقدية),دار الزهران للطباعة و النشر,عمان 2006 .
- 7-2008 سامي خليل, النقود و البنوك, بدون دار نشر,كلية الاقتصاد, القاهرة,
- 8- اشواق بن قدور ,تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي , دار الراهة ,الأردن ,2012,
- 9- محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دون دار نشر .
- 10- إبراهيم بن صالح العمر: الدور التموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في الملكة العربية السعودية (1980-2005) ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية(الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية),الرياض جويلية 2008
- 11- قنوني الحبيب , الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تجريبية ,أطروحة دكتوراه , جامعة تلمسان , 2014
- 12- Diamond Douglas ,philip dybvig , bank runs , deposit Insurance and liquidity , jouornal of political economy ,vol 91 ,n°3
- 13- Bruce. D. Smith, (1984), « Private Information, Deposit Interest Rates and the Stability of the Banking System », Journal of Monetary Economics, vol. 14, n° 3,
- 14-Jean Arrons ,les théories de la croissance ,paris édition du seuil,1999,